

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
3	1. المقدمة
5	2. الدستور الانتقالي 2005
7	3. قانون الطفل 2004
10	4. قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة 2008 م ..
12	5. الخطة الخمسية للطفولة
14	6. الاستراتيجية القومية للقضاء على ختان الإناث ..
	7. استراتيجية وخطة العمل للحد من ختان الإناث
18	وزارة الصحة الاتحادية
20	8. السياسة القومية لتمكين المرأة
26	9. السياسة القومية للسكان
28	10. مسح الأمومة الآمنة التقرير القومى 1999م
37	11. قرار المجلس الوطنى
39	12. قرار المجلس الطبى
42	13. إعلان الرباط حول قضايا الطفولة
49	14. إعلان الخرطوم حول قضايا الطفولة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

استمراراً لمجهودات الامانه العامه للمجلس القومى لرعاية الطفولة فى مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل حسب اختصاصاته وسلطاته(وفق قانون تأسيسه عام 1991 و قانون المجلس 2008) باعتباره الالية الوطنية فى رسم السياسة العامة والتخطيط والتنسيق فى انفاذ السياسات الوطنية ومتابعة ايفاء السودان لالتزاماته الدولية

فى ما يختص بقضايا الطفولة .جاءت مجهودات المجلس لبلورة سياسة الدولة حول ختان الاناث وهو الشئ الذى انبنى على

1- المرتكزات الوطنية من الدستور الانتقالي 2005م والقوانين والسياسات .

2- الالتزامات الاقليمية

3- الالتزامات الدولية

وقد عكف المجلس بدأ من عام 2004م على تجميع المجهودات والمستندات وتنسيق الجهود حيث تم تكوين برنامج القضاء على ختان الاناث بتنسيق وشراكه تامه مع كل الجهات الحكومية ذات الصلة وعلى راسها وزارة الصحة ، المجلس الطبى السودانى ، وزارة العدل، المجلس الاستشارى لحقوق الانسان، وزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة الشؤون الدينية والاوقاف، وزارة الاعلام والاتصالات ووزارة التعليم العام بالاضافة الى الوزارات الولائيه ومنظمات المجتمع المدنى.

واستمرت المشاورات والتنسيق والدراسة لتطوير سياسات الدولة حول ختان الاناث حتى تبلورت فى الاستراتيجية القومية للقضاء على ختان الاناث والتي تم اعدادها باسهام كل الشركاء من جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدنى وتم اعتمادها رسميا من قبل المجلس القومى للتخطيط الاستراتيجى فى فبراير 2008م كسياسة رسمية للدولة .

وشرع المجلس بذات روح الشراكة والتنسيق فى وضع خطط التنفيذ للاستراتيجية الاستراتيجية القومية للقضاء على ختان الاناث 2008 – 2018 م ممثلة فى خطط القطاعات المختلفة من خلال شراكه مع كل الجهات ذات الصله من مؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدنى تحت مظلة شريك اساسى فى كل قطاع ممثل فى:

• وزارة الصحة فى القطاع الصحى .

• وزارة الاعلام والاتصالات فى القطاع الاعلامى .

• وزارة التعليم العام فى قطاع التعليم.

• وزارة الشؤون الدينية والاوقاف فى القطاع الدينى .

• وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل فى القطاع الاجتماعى.

كما تم تكوين مجموعات مناصره وعمل وعلى راسها مجموعة المناصرة الدينية التى استعانت بوجهات النظر الفقهية المختلفة واكدت ضرورة الرجوع لاهل الذكر فى امر ختان الاناث ممثلين فى المؤسسات الصحية وعلى راسها وزارة الصحة والمجلس الطبى السودانى وجاء موقفهم متسقا مع ما اعلنه الاتحاد العالمى للعلماء المسلمين ممثلا فى رئيسه الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى واخيراً قرارات وتوصيات اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامى للوزراء المكلفين بالطفولة والذى حضرته اكثر من ثلاثين دولة اسلامية حثت الدول الاسلامية على وضع الخطط والسياسات وسن التشريعات للتصدى لختان الاناث لحماية الفتيات.

ولأن القوانين و السياسات والبرامج والخطط تتبنى على مرتكزات نضع بين ايديكم المرتكزات الوطنية حول ختان الاناث باعتبارها المرجعيات التى تم اعتمادها من قبل

الدولة وعلى رأسها الدستور شامله سياسات وقرارات . ولكونها المرشد في وضع
الخطط المستقبلية وذلك انفاذا لسياسات الدولة في حماية ورعاية الطفولة.
والله الموفق

أميره الفاضل
الامين العام

جمهورية السودان



دستور جمهوري- السودان
الانتقالي 2005 م

الباب الثاني وثيقة الحقوق حقوق المرأة والطفل

المادة (32) :

(1) تعمل الدولة علي محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها".

(2) توفر الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة والحوامل.

(3) تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي صادق عليها السودان .



جمهورية السودان



المجلس القومي لرعاية الطفولة الأمانة العامة

قانون الطفل 2004 م

الفصل الثاني حماية الأطفال المبادئ العامة

يراعي في تطبيق أحكام هذا القانون وتفسير العبارات الواردة فيه للمبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990 م والسياسات والقرارات والموجهات التي يصنعها المجلس القومي لرعاية الطفولة المنشأ بموجب أحكام قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة 1991 م ومع عدم الإخلال بعموم ماتقدم تكون المبادئ والأحكام العامة الآتية هي المبادئ الأساسية في تطبيق أحكام هذا القانون وهي أن:

أ/ تتكفل الدولة برعاية وحماية الأطفال وتعمل علي تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من كافة النواحي في إطار الحرية واكلازمة الإنسانية والقيم الروحية والاجتماعية وفي بيئة صحية.

ب/ تكون لحماية الطفل ومصالحه الفضلي الأولوية في كافة القرارات أو الإجراءات المتعلقة بالطفولة أو الأسرة أو البيئة أيًا كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها.

مهام الأمانة العامة :

- أ/ الإشراف علي إنقاذ اتفاقية حقوق الطفل وتأكيد كافة الحقوق المكفولة بموجب الاتفاقية واحكام هذا القانون.
- ب/ تنظيم وتنسيق العلاقات بين المركز والولايات وتوظيفها لتحقيق أهداف هذا القانون.
- ج/ رفع تقارير دورية للمجلس القومي لرعاية الطفولة حول كافة حقوق الطفل وانفاذها.



جمهورية السودان
المجلس القومي لرعاية الطفولة
الأمانة العامة



قانون المجلس القومي لرعاية الطفولة 2008 م

المادة : 6

مهام واختصاصات المجلس

1. وضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالطفولة فى إطار السياسة العامة للدولة .
2. التنسيق مع مستويات الحكم الأخرى فى مجال رعاية الطفولة .
3. تشكيل اللجان الفنية والاستشارية لمساعدة فى أداء مهامه .
4. إنشاء قاعدة معلوماتية إحصائية لأوضاع الطفل .
5. تمثيل السودان فى المؤتمرات الدولية بالتنسيق مع الجهات المختصة .
6. استقطاب الدعم والمساعدات وجذب التمويل من الداخل والخارج لدعم خطط وبرامج رعاية الطفولة وتنميتها .

7. الاشراف على تنفيذ الإتفاقيات الإقليميه والدولية الخاصة بالطفل التي صادق عليها السودان بالتنسيق مع مستويات الحكم الأخرى .
8. إجازة الموازة السنوية للمجلس ورفعها للجهات المختصة .
9. إقتراح التشريعت اللازمة لحماية ورعاية الطفولة وتنميتها .
10. نشر الوعي بقضايا الطفولة وإستنباط الأساليب والوسائل لتعبيئته .



المجلس القومي لرعاية الطفولة الأمانة العامة

وثيقة
الخطة الخمسية للطفولة
(2007-2011)

الحكم الراشد وسيادة القانون

1/ تعديل التشريعات الوطنية بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية ويكفل حق الطفل في الحماية من جميع أشكال العنف والإهمال والأذى والاستغلال والتمييز والعمل علي تطبيق هذه القوانين واتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذها.

2/ العمل علي سن التشريعات الخاصة بمحاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة الإنسان والمرأة بصفة خاصة مثل ختان الإناث والزواج المبكر واتخاذ التدابير القانونية لذلك.



المجلس القومي
لرعاية الطفولة



المجلس القومي
للتخطيط الاستراتيجي

جمهورية السودان

الاستراتيجية القومية





مقدمة

لقد تم بحمد الله الإعداد النهائي لوثيقة الاستراتيجية القومية للقضاء على ختان الإناث والتي أعدتها باقنذار الأمانة العامة للمجلس القومي لرعاية الطفولة

إن الاستراتيجية القومية للقضاء على ختان الإناث تأتي متجاوبة مع تطلعات الأمة لاستكمال بناء أمة سودانية موحدة آمنة متحضرة متقدمة ومتطورة والتي تهدف إلى القضاء على ختان الإناث بحلول عام ٢٠١٨م

أن الهدف الاستراتيجي الرئيس والغاية المستهدفة هي (سودان خال من ختان الإناث خلال جيل) من خلال برنامج متكامل يبدأ بزيادة الوعي والدعوة إلى التحلي الجماعي عن ختان الإناث ليعقب ذلك مشروع القانون الذي يساند الاستراتيجية حتى يصبح واقعاً معاشاً.

إن إيفاء هذه الاستراتيجية يعني الحفاظ على الأم والطفل ودرء العائاه التي تفرزها تلك العادة ملبية الهدف الاستراتيجي في الخطة الخمسية الخاص بصحة الأمومة والطفولة لبناء المستقبل المرغوب.

إن المنهج المتبع في الاستراتيجية مفتاح نجاحها؛ أن لديها رؤية واضحة ورسالة بينة وأهداف استراتيجية مصونة بنيت على تحليل للموضع الراهن والتحديات التي تواجه تحقيق تلك الأهداف.

نأمل أن يتجاوب المجتمع مع هذه الاستراتيجية وأن يعمل الجميع لاستئصال هذه العادة التي عانى منها مجتمعنا كثيراً . فلا زالت النسبة كبيرة كما هو موضح في الوثيقة مع تبيان لآثارها الواضحة في نسبة وفيات الأمهات والأطفال وأثرها الاجتماعي والنفسي على صحة الأمومة.

لنعمل جميعاً لتحقيق رؤيتنا القومية لاستكمال بناء أمة سودانية موحدة آمنة متحضرة متقدمة ومتطورة والتي بدأت روافدها الآن بانطلاقة (الاستراتيجية القومية للقضاء على ختان الإناث ٢٠٠٨-٢٠١٨) في إطار استراتيجية الطفولة والتي نعتبر نموذجاً يحتذى به. ونسأل الله التوفيق والسداد.

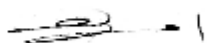
مستطير

تاج السر محجوب

الأمين العام للمجلس القومي

للتنظيم الاستراتيجي

وتعتبر الاستراتيجية القومية للقضاء على ختان الإناث استجابة موضوعية لكل الجهود الرسمية واليطوعية التي بذلت منذ قديم الزمان في السودان ونجاح عمل دؤوب تمثل في الإرادة السياسية والدعم الحكومي وجهود منظمات المجتمع المدني ودعم المنظمات الدولية مع المجلس القومي لرعاية الطفولة.



أميرة الفاضل

الأمين العام للمجلس
القومي لرعاية الطفولة
٦/ فبراير/ ٢٠٠٨م

الهدف الاستراتيجي :
التحول الاجتماعي الإيجابي لترك ختان الإناث وصولاً لرفاه صحي
واجتماعي للأسرة

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الصحة الاتحادية



الإدارة العامة
حياة الأولوية
الإدارة القومية للصحة الإنجابية

استراتيجية وخطة العمل للحد من

ختان الإناث بالسودان

سبتمبر 2001م

مقدمة

لقد تضمنت الاستراتيجية القومية الشاملة لحكومة السودان (١٩٩٢-٢٠٠٢) والسني تسليح في حرياتها السياسة القومية للصحة الإنجابية أهمية القضاء على كل العادات الضارة بالنساء والأطفال في السودان. وتشكل الاستراتيجية القومية وخطة العمل للقضاء على عادة ختان الإناث أحد الأعمدة الرئيسية لحماية حقوق البنات، والنساء من الأذى الصحي والنفسي غير الضروري الذي ينتج عن ممارسة هذه العادة الضارة.

إن استراتيجية القضاء على ممارسة ختان الإناث في السودان هي حصيلة أحد مجمع تجارب الرفاق والمشاركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الطوعية والمؤسسات الدينية والعلمية والقطاع الخاص والإعلام ورعاة العشائر والأحزاب السياسية والمؤسسات المهنية المختلفة على مستوى المركز والولايات. ولقد كان لتضافر هذه الجهود والمشاركة المستمرة أثره في إعلاء الحملة للقضاء على هذه العادة في السودان وخلق البيئة الملائمة لإحداث التغير في السلوك.

تتحدى هذه الاستراتيجية لأغراط كل قطاعات المجتمع السوداني للعمل على حماية حقوق البنات والنساء من الأذى الذي يصاحب ممارسة ختان الإناث. وتؤكد حكومة السودان من خلال وزارة الصحة التزامها بالمضي قدماً للمشاركة في القضاء التام على هذه الظاهرة وتحقيق الرفاهية وتحسين وتقديم مستوى الصحة للإناث في السودان.

تقدم وزارة الصحة نيابة عن حكومة السودان بالشكر والاعتراف لكل من ساهم في إخراج هذه الاستراتيجية وخطة العمل إلى الواقع والشكر موصول لإدارة الصحة الإنجابية ولرجال الدين والإعلام وكل مشاركين من كل أنحاء البلاد المختلفة في التزامهم بالنتائج التي توصلوا إليها.

و نحن على ثقة من أن ذلك سيكون دافعاً لتحقيق العناية الكبرى التي القضاء على هذه الظاهرة وتقديم بالشكر الخاص لمنظمة اليونيسيف لمدهم المادي والمعنوي لإصدار هذه الوثيقة بهذه الصورة كما

جمهورية السودان
وزارة الرعاية الإجتماعية وشؤون المرأة والطفل

السياسة القومية لتمكين المرأة

مارس ٢٠٠٧ م



المادة (٣٢) من وثيقة الحقوق - دستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م

١. تكفل الدولة للرجال والنساء الحق في المساواة في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في العمل المتساوي والمساواة في الأجر والمزايا الوظيفية لأخرى.
٢. تحرم الدولة حقوق المرأة من خلال التدبير الاجتماعي.
٣. تعمل الدولة على محاربة الممارسات والتقاليد الصارخة التي تظل من كرامة المرأة ووضعيتها.
٤. توفر الدولة الرعاية المحبة للأرملة والأيتام والمسنين.
٥. تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.



محور الصحة والبيئة



التحديات :

١. إنخفاض العمر المتوقع عند الميلاد .
٢. ارتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال .
٣. ضعف الوعي بأسباب انتشار الإيدز والأمراض المنقولة بواسطة الجنس .
٤. شيوع ظاهرة ختان الإناث .
٥. ضعف الوعي الغذائي والبيئي وسط النساء .
٦. ارتفاع مستوي اعتلال الصحة وسط النساء .

الأهداف :

١. زيادة العمر المتوقع عند الميلاد .
٢. تخفيض وفيات الأمهات والأطفال حسب أهداف الألفية التنموية .
٣. تطبيق معدل انتشار الإيدز والأمراض المنقولة بواسطة الجنس .
٤. إحتثات ظاهرة ختان الإناث والعادات الضارة الأخرى .
٥. زيادة الوعي البيئي والغذائي وسط النساء .
٦. زيادة الإهتمام بالصحة الوقائية للمرأة بامتداد العمر .

الوسائل :

١. البحث والتحريض على إنفاذ برنامج الأمومة الآمنة .
٢. إدخال رعاية الحوامل والرعاية اللاحقة وخدمات تنواري الولادة في حزمة الخدمات الصحية المجانية .
٣. نشر الوعي بالحقوق الإنجابية والصحية ومناصرة حقوق المرأة الصحية .
٤. تأسيس جمعية نسائية ضد الإيدز والعادات الضارة .
٥. إدخال النساء الفقيرات في مظلة التأمين الصحي والتأمين الصحي الصغير (الميكروي) .
٦. نشر الوعي بأسباب انتقال الإيدز وتصويب السلوك الجنسي بالعبء والإحصان .

٧. المساهمة في تطوير تشريعات السلامة المهنية لتغطية المخاطر المستجدة على النساء والتوعية بالحقوق والمخاطر .
٨. قيادة حملة توعوية وسط النساء لترقية بيئة المسكن .
٩. المحافظة على البيئة بنشر الوعي وتمكين الأسر الفقيرة من إستخدام الوسائل الصديقة للبيئة .

Republic of the Sudan
Ministry of the Cabinet
Secretariat General



جمهورية السودان
وزارة رئاسة مجلس الوزراء
الإمانة العامة

التاريخ: ١٥ صفر ١٤٢٨ هـ

الرقم: ٤ مارس ٢٠٠٧ م

لوائح مجلس الوزراء

قرار رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ م

إجازة تقرير حول المرأة السودانية الواقع والتحديات وآفاق المستقبل

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على أحكام المادة (٧٠) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ م، وبعد التداول في التقرير المقدم من وزير الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل حول المرأة السودانية - الواقع والتحديات وآفاق المستقبل في جلسة رقم (٨) و (٩) لسنة ٢٠٠٧ م، وبناءً على ترشيح قطاع الخدمات، أصدر القرار الآتي:-

إجازة تفويض

(١) يُجاز الدكتور الفقيه من وزير الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل حول المرأة السودانية - الواقع والتحديات وآفاق المستقبل

(٢) تُجاز ملامح السياسة القومية للجنس بالمرأة والتفويض لها وتحويلها إلى برنامج قابل للتنفيذ بما يتضمن:-

أ/ الحفاظ على نظام المفوضية (الكرتة) لضمان التشغيل الفعال للمرأة في المجال التشريعي،
ب/ إجراء حوار موسع بشأن المرأة من خلال الوزارة بالتعاون مع المفوضية للمجالس التشريعية، على أن تسعى الأحزاب المشاركة في الحكومة الواحدة أو متعددة إلى حسن هذا الحوار عند إعداد قانون الانتخابات

ج/ توفير معالي ومقاصد الدستور الانتقالي ومنه الثغرات التشريعية في مجال حماية المرأة والطفل من كافة أشكال العنف.

د/ إحياء حرمة مناقرة من السياسات لإجراء تحقيق لأسباب وفيات الأمهات.

هـ/ إزالة كافة العود الإدارية التي تميز ضد المرأة في تولي الوظائف القيادية كافة.

و/ تضمين محاور السياسة العامة في الخطة الخمسية ٢٠٠٧ - ٢٠١١ م.

(٣) الإضاءة بالتقرير والجهود الذي بُذل في إصداره .

(٤) الإضاءة بتجارب المرأة السودانية وبنورها التعليمي في جهود بناء الوطن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً .

التنفيذ

(٥) علي وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل والجهات المعنية الأخرى اتخاذ إجراءات تنفيذ هذا القرار .

أصدر مجلس الوزراء القرار (٧٣) لسنة ٢٠٠٧ م في جلسته رقم (٩) في اليوم الخامس عشر من شهر صفر لسنة ١٤٢٨ هـ الموافق الرابع من شهر مارس لسنة ٢٠٠٧ م.

لشـ
عمر حسن أحمد البشير
رئيس الجمهورية





جمهورية السودان

السیاسة القومية للسكان

الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 48 للعام 2002م

v السياسة القومية للسكان 2002م

الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 48 لسنة 2002م (أكدت الدراسات المتوفرة عن ممارسة العادات الضارة أن هنالك علاقة بين ختان الإناث ومضاعفات الحمل والولادة وبالرغم من الجهود المبذولة لمحاربة ختان الإناث إلا أن الظاهرة ما زالت منتشرة وتمارس علي ما يفوق ال 80% من الإناث بالسودان)



الجهز المركزي للإحصاء



مسح الأمم المتحدة للآمنة التقرير القومي 1999م

ختان الإناث

إن ختان الإناث، أو تشويه الأعضاء التناسلية الخارجية للإناث، هو ممارسة تقليدية ضارة تمارس على إمتداد السودان، وهناك أنواع مختلفة من الختان الشائعة في السودان. وللسنة، أخف الأنواع هو مواء لختان الرجال حيث أنها تشمل إزالة الطرف الظاهر من البظر، والفرعوني، وهو النوع الأكثر وحشية، ويشمل قفل المهبل بعدة طرق ويترك ممر ضيق للبول ودم الطمث، والنوع المتوسط هو أيضاً يمارس أحياناً.

إن ختان الإناث في السودان هو ممارسة قديمة تقوم على التقاليد أكثر منها على الدين. ويرجع البعض أصلها إلى الفترة الفرعونية (حوالي 500 قبل الميلاد)، وفي الإسلام فإن ختان الإناث ليس من التعاليم كما هو الأمر للرجال، ولكن فقط مقترح تجميلياً. فيعتقد أنها تزيد النظافة، وتحفظ البكارة وتزيد المتعة الجنسية، وينظر إلى البنات غير المختونات عموماً على أنهن لا يصلحن للزواج. وأغلب البنات يختن في عمر 6_8 سنوات.

ومهما كانت الأسباب لختان الإناث، فإنها يجب أن ينظر إليها على أنها عنف ضد الإناث وتؤثر عكسياً على صحتهن البدنية والعقلية. وتجرى عمليات الختان في محيط غير صحي وبواسطة منظمات يجهل أبسط المعارف الجراحية، وبدون استخدام البنج وبأدوات غير معقمة (دارير 1982م). وقد صدر في السودان عام 1946م قانون يحرم ممارسة الختان الفرعوني، ولكنه لم يتم تنفيذه، ويناقش هذا الفصل إنتشار هذه العادة والمواقف المتغيرة حيالها عن طريق إستخدام بيانات مسح الأمومة والأمنه (SMS) 1999م.

1.11: إنتشار أنواع الختان

يوضح الجدول (1.11) النسبة المئوية للنساء بنوع الختان، حسب للخلفية الاجتماعية. عموماً، فأكثر من 90% من النساء في شمال السودان في عمر 15_49 سنة مختونات. و64% مختونات بالطريقة الفرعونية، 22% مختونات سنة، وأقل من 2% مختونات بالمتوسطة. إن النساء الأصغر سناً هن الأقل احتمالاً في أن يكونن مختونات مقابل النساء الأكبر سناً. فمثلاً بين النساء عمر 30 فأكثر فإن حوالي 91% مختونات في حين أنه بين النساء عمر أقل من 30 فإنها 89%. وهكذا إذغ كان هناك إنخفاضاً في ختان الإناث فإنه يحدث على ما يبدو بخطوات بطيئة جداً.

وعلى العموم، فهناك دلائل قوية على أن النساء الصغيرات يتحولن من الختان الفرعوني إلى ختان السنة. فكما زاد العمر زادت نسبة من ختن بالطريقة الفرعونية وكما إنخفض ختان السنة (شكل 1.11). فمثلاً بين الاعمار 19_25 سنة، 53% مختونات بالطريقة الفرعونية و31%

بالسنة ففي حين أن أعمار 45_49 سنة فإنهن بالتالي 75% و15% والغريب أنه ما من امرأة على ما يبدو تتحول إلى النوع المتوسط بنفسيتها هي 2% بين كل الفئات العمرية.

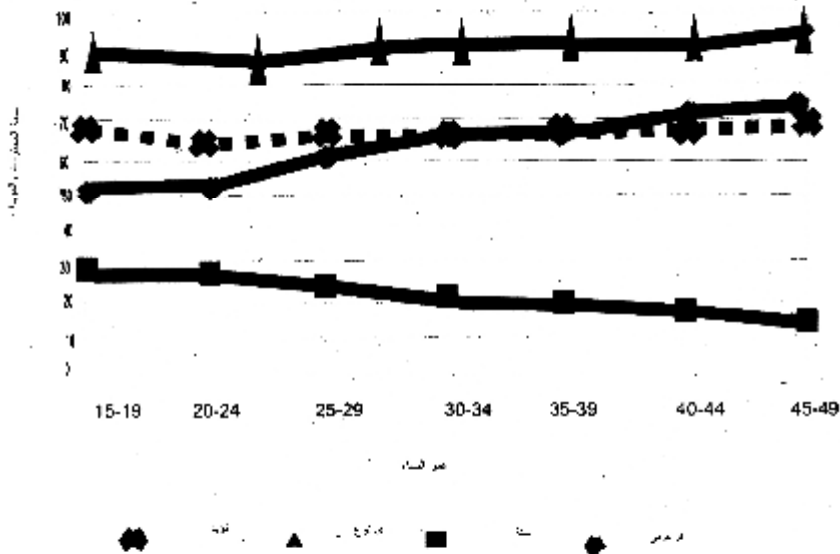
(جدول رقم 1.11) النسبة المئوية للنساء المختونات حسب نوع الختان والنسبة لتأيد الختان حسب الخلفية

الاجتماعية

خصائص	فرعوني	سنة	اخرى متوسطة	نوع غير معروف	نسبة المختونات	لميق الميادات الختان
العمر :						
19-15	53.1	30.5	2.0	0.4	2.6	88.5
16-18	54.3	29.1	2.0	0.0	1.9	87.3
19-20	60.8	25.3	2.0	0.1	1.5	89.6
21-25	66.7	22.0	2.0	0.1	1.1	91.8
26-30	67.4	20.1	1.7	0.2	1.3	90.7
31-35	70.4	17.1	2.0	0.1	1.1	90.5
36-40	74.7	14.5	1.2	0.2	1.2	91.8
41-45	64.5	24.6	2.9	0.0	0.6	92.7
المستوى	64.3	21.2	1.3	0.1	1.8	88.7
المستوى :						
غير متعلمة	58.1	23.8	1.4	0.2	2.0	85.4
متعلمة	73.7	20.3	1.3	0.0	0.9	96.3
ثانوي عام	78.1	18.0	2.4	0.0	0.2	98.7
ثانوي عالي	70.9	22.3	4.6	0.0	0.2	98.0
تسمح الراديو :						
نعم	70.6	21.7	2.0	0.0	0.9	95.2
لا	57.2	23.1	1.5	0.2	2.1	84.2
مستوى المعرفة :						
منخفض	56.7	23.6	1.6	0.2	2.3	84.4
متوسط	60.7	25.9	1.7	0.1	1.3	89.7
عالي	78.9	16.3	2.4	0.0	0.4	98.0
اجمعة	64.4	22.4	1.9	0.1	1.4	90.2

ومن المتناقضات أن ختان الإناث هو الأكثر إنتشاراً بين سكان الحضر، النساء المتعلّقات، اللاتي يستمعن للمذيع واللاتي ينتمين إلى الأسر الأغنى بين نظائرهن. والإغريب أنهن على ما يبدو يخترن النوع للفرعوني. فإذا كان 89% من المستجوبات الرفيقات مختونحات، فإن 93% من المستجوبات الحضريات قد اخترن هذه العادة. ومعدل إنتشار الختان 98% بين المتعلّقات و95% ممن يستمعن للإذاعة و98% بين الأسر الغنية. وتشكل الطريقة الفرعونية 71% من المتعلّقات وللأغنى يستمعن للإذاعة و78% من الأسر الغنية. وبالمقارنة فإن للنساء المختونات بهذه الطريقة شكل فقط 57_58% بين غير المتعلّقات وممن لا يستمعن للإذاعة أو ينتمين إلى أسر في مستوى معيشي منخفض.

شكل 1:11 مواقف النساء حسب فئة العمرية من الختان



(جدول رقم 2.11) التسمية المنوية للتسماء المختونات حسب نوع الختان والتسمية المنوية للمحيدات للختان

نسبة المحيدات للختان		نسبة الختان		نسبة التسمية المنوية للمحيدات للختان		نسبة التسمية المنوية للختان	
الولاية	فرعوني	سنة	أخرى متوسطة	نوع غير معروف	نسبة المحيدات للختان	نسبة الختان	نسبة التسمية المنوية للمحيدات للختان
الولاية الشمالية	93.3	5.1	0.1	0.0	0.9	99.4	99.4
قهر النيل	90.2	6.2	1.0	0.4	1.1	98.8	98.8
البحر الأحمر	85.7	11.2	0.4	0.0	0.2	97.6	97.6
كسلا	62.8	20.7	0.6	0.2	5.8	90.0	90.0
القصير	50.7	37.3	0.2	0.1	2.4	90.9	90.9
الجزيرة	80.5	14.2	0.4	0.0	0.1	95.2	95.2
سنا	62.9	28.0	0.7	0.2	2.3	94.1	94.1
النيل الأبيض	89.9	6.7	1.4	0.0	0.8	98.8	98.8
النيل الأزرق	36.5	29.6	0.1	0.8	4.3	71.3	71.3
الخرطوم	65.1	22.9	3.2	0.0	0.1	91.4	91.4
شمال كردفان	82.8	14.0	1.4	0.0	0.3	97.4	97.4
جنوب كردفان	59.6	32.1	0.9	0.3	0.8	93.6	93.6
غرب كردفان	76.4	15.4	2.2	0.0	1.4	95.4	95.4
شمال دارفور	52.0	29.8	1.2	0	2.0	85.1	85.1
جنوب دارفور	53.4	28.4	6.5	0.2	3.2	91.9	91.9
غرب دارفور	8.5	41.8	0.7	0.0	0.7	51.7	51.7
شمال السودان	65.5	21.5	1.3	0.1	1.7	90.1	90.1

ويزول هذا التناقض عندما يتم إختيار إنتشار الختان حسب الولايات (أنظر جدول 2.11) ومعدل إنتشار هذه العادة تزيد عن 97% في ولايات الشمالية، نهر النيل، البحر الأحمر، النيل الأبيض، ويسود في هذه الجهات النوع الفرعوني، وفي الجانب المقابل، فقط 52% من نساء غرب دارفور و 71% من نساء النيل الأزرق مختونات، ويسود هنا ختان السنة، ومن المحتمل أن بعض القبائل في تلك المناطق ليس لديها هذه العادة، ولذلك الذين لم يتم الاتصال بينهم والثقافة المائدة، استمروا في رفض هذه المعمارية. أما من تم الاتصال بينهم والثقافة المائدة من خلال التعليم أو التعريب صاروا يمارسوا عادة الأغلبية، وهذا يمكن تفسير لماذا متغيرات (التحديث) تتعلق إيجاباً على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الخارجية للإناث في السودان.

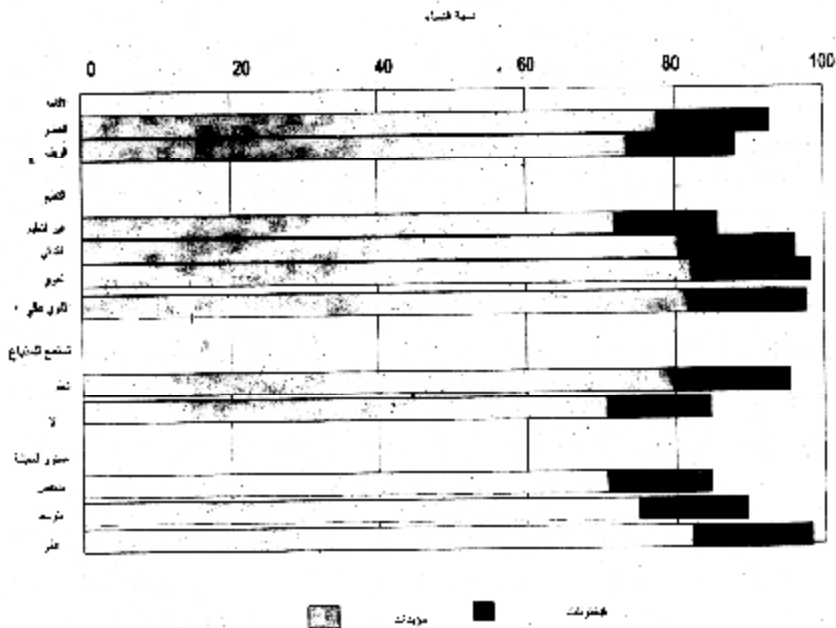
2.11: المواقف حيال عمليات الختان:

لقد سئلت جميع المستجوبات في المسح عما إذا كن يوافقن على ختان الإناث، وعن السبب إذا كن يوافقن. إن نسبة النساء اللاتي يوافقن على عملية الختان موضحة في جدول (1.11). إن ثلثي النساء يؤيدن ختان الإناث. والمدهش أن معدل التأييد لا يتغير حسب العمر (أنظر شكل

1.11) ويمكن أن يُفسر على أنه عدم تغيير من موقف النساء حيال ختان الإناث، إلا أنه من المحتمل أن النساء الأكبر سناً قد غيرن من مواقفهن. حيال الختان إلى جانب النساء الصغيرات.

إن نسبة النساء اللاتي يوافقن على ختان الإناث منخفضة جداً بين نساء الحضر، المتعلّقات، من يستمعن للإذاعة والنساء من أسر غنية مقابل نظيراتهم. وهذا هو العكس تماماً للاختلافات الملاحظة فيما يتعلق بالممارسة (أنظر شكل 2.11). فمثلاً، فإن 74% من غير المتعلّقات يؤيدن الختان مقابل 35% فقط من المتعلّقات. ولكن 98% من المجموعة الأخيرة محتونات مقارنة به 85% في المجموعة السابقة. وفجوة مثل هذه بين المواقف والممارسة تؤكد ضعفهن أمام هذا الأمر.

شكل 2.11: موقف النساء من ممارسة الختان حسب الميزات والبنشأ



إن الختان يجري للبنات الصغيرات حين لا يقدرون على الاختيار، الضغط الاجتماعي يُجبر الكبار على الانصياع للعادات. حتى أولئك الذين يؤيدون ختان الإناث ليس لأنهم يعتقدون أنه مفيد للأشخاص المعنيين. إن ربع المؤيدات نكرن أنهن يعتقدن أنه مفيد للبنات (شكل 3.11). وأغلبية عظمى (84%) لا نكرن أن سبب موافقتهن بسبب استمرار عادات

المجتمع. وحوالي خمس المؤيدات تذكر أن السبب لأن الرجال يريدون ذلك. ولا يوجد اختلاف في نوع المواقف بين الحضر والريف .

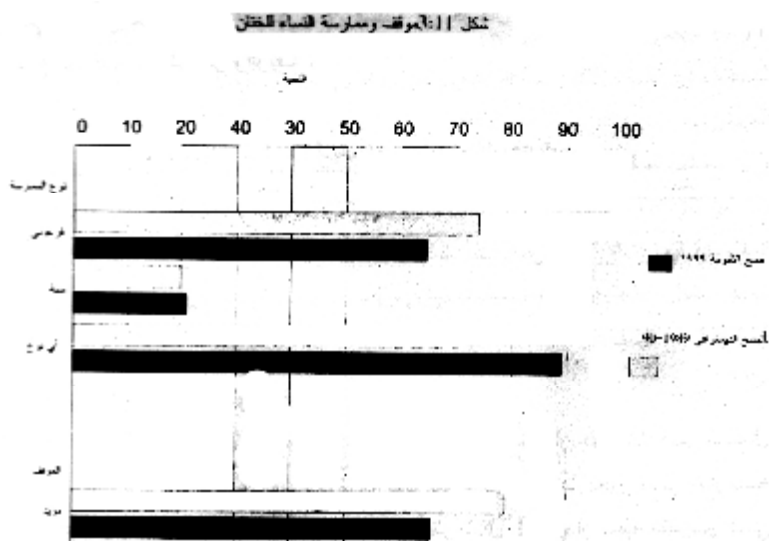
(جدول رقم 3.11) أسباب تعذيب ختان الإناث وفقاً للمنطقة

المنطقة	ريف	حضر	إجمالي
26.0	26.3	25.4	حضر بالنسبة للفت
83.9	85.2	80.8	تقليد أسري
18.1	19.4	15.1	تأويل
3.7	3.3	4.7	أسباب أخرى

3.11: التغييرات في المواقف والممارسة:

إن المسح الديمغرافي في 1989_1990م استقصى موضوع ختان الإناث في شمال السودان. وبمقارنة نتائج ذلك في مسح الأمومة يجد المرء أنه لم يحدث تغيير في ممارسة الختان، لكن إنعطاف ظاهر تم نحو النوع الآخر (أنظر شكل 3.11). إن نسبة التغيير في الممارسة بين الفترتين يكاد لا يذكر (89% في 1989/1990م مقابل 90% في 1999م). لكن التغيير في النوع الفرعي من 73% إلى 64% في حين أن النسبة زاد من 13% إلى 22% لنفس الفترات المذكورة. وهذا التغيير يمتشي مع نموذج التغيير حسب العمر الذي تم نقاشه سابقاً.

وقد انخفض التأييد للختان بين المسحين من 79% إلى 67%. ولكن مقارنة النتائج في المسحين حسب العمر يوضح أن عند كل عمر فإن نسبة التأييد قد قل في الفترة بين المسحين. وهذا يوحي بأن المواقف تتغير نتيجة لعنصر أكثر من تعاقب المجموعات العمرية.



القرارات

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الوطني

ودورة الثلاثين والرابع

قرارات المجلس

قرار رقم ٢٩

بإجازة التقرير السنوي للمجلس (الشؤون الاجتماعية ،

الصحة والتعليم ، شؤون الأسرة والمرأة والطفل ،

حول بيان وزارة الرعاية الاجتماعية

وشؤون الأسرة والطفل



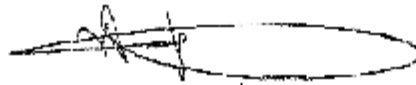
٩. ضرورة تطبيق مشروع لإزالة ممارسات المعاشيات وتطبيق ميثاق الميثاق.
٧. ضرورة تفعيل المجلس الأعلى لرعاية المعاقين طبقاً للتكامل ووضع إستراتيجية واضحة للمعاقين.
٨. يجب أن تكون هناك رؤية واضحة للتأمين الصحي، وتقنيته مع الالتزام للتكامل بشمولية التأمين القومية الشاملة.

٩. من التشريعات اللازمة التي تمنع ختان الإناث وضرورة مكافحة كل البدائل الضارة مع استكمال كل الجهات ذات العلاقة لدعم هذه الجهود.

١٠. التعجيل بال عقد مجلس الدولة وتفعيله.
١١. التنفيذ الفعلي لقانون الطفل، وتعطيه بمراكز الأحداث لإعادة تأهيلهم والاندماج بالأطفال الذين يرافقون أمهاتهم بالمسير.
١٢. الاهتمام بالمسنين والاستفادة من خبراتهم.
١٣. نشر برامج توعية المرأة في مجال قوانين الأحوال الشخصية.
١٤. ضرورة التوسع في برامج توعية في كفاءة الأيتام لشمول أكبر عدد من الأيتام.
١٥. أهمية وضع خطة قومية شاملة من الوزارة لمعالجة ظاهرة التشرد والمشردين والاندماج بعوامل توعية ودعم الأسرة كنواة أساسية للمجتمع.
١٦. ضرورة وضع رؤية واضحة في مجال السجادة القومية للسكان ومعالجة المجلس الأعلى للسكان ووضعها.
١٧. أهمية توسيع وتوزيع الفرص للاستخدام الذاتي للخريجين ودعم وتفعيل لمحافظة المكنة لذلك.

شهادة

بهذا أشهد بأن المجلس الوطني أصدر القرار أعلاه في جلسته رقم (٢٣) من دورة انعقاد الرابع بتاريخ ٥ جمادى الآخر ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ .


أحمد إبراهيم السعيد
رئيسي المجلس الوطني



المجلس الطبي السوداني
THE SUDAN MEDICAL COUNCIL

قرار بتوصية المجلس بشأن موضوع ختان الإناث

بالإشارة للموضوع أعلاه نذكركم أن المجلس الطبي السوداني في جلسته رقم (٣٦٦) قد ناقش موضوع ختان الإناث واستمع في أوقات أهل التخصص في مجال أمراض النساء والتوليد وهم من أئكت وأهل ورج ودين وعدوا الحالات التي تمر عليهم وما يتركب علي هذه العادة من أذى دموي أثناء العملية أو مضاعفات تليق العملية وكذلك الآلام النفسية والعنصرية عند الزفاف وعصليات تسر الولادة التي أدت الي حالات وفات في بعض الأحيان .

واستناداً الي القاعدة الأساسية أنه لا ضرر ولا ضرار فقد أصدر المجلس التوصية الآتية :
يسمح للأطباء ممارسة أي عمل يضر بالإنسان أو فيه شبه ضرر ويشمل ذلك ختان الإناث بكل صورة .

ختاماً نود أن نؤكد أن محاولة هذه العادة يحتاج لتضافر جهود المجتمع بأكمله من منظمات المجتمع المدني والصحة والإعلام كما أنه لا شك فيه أن أرجال الدين دور بارز في هذا المجال وكل محاولة لمحاولة هذه العادة المضرة دون استشارتهم لن تكون ذات أثر فعال .

د. إمام صديق عبد المصطفى
الأمين العام



Tel: 780209 – 780947

Fax: 780946

Khartoum P.O. Box 800

Web site: www.sudamedic-ssn

E-mail: sudamedic@yahoo.com

هاتف: ٧٨٠٢٠٩ – ٧٨٠٩٤٧

فاكس: ٧٨٠٩٤٦

الخطوط البريدية: ٨٠٠



المجلس الطبي السوداني
THE SUDAN MEDICAL COUNCIL

م ط م / م ر /
٢٠٠٩/٠٣/١٢

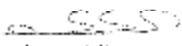
الموضوع : موقف المجلس الطبي السوداني من ختان الإناث

كما تعلمون فإن المجلس الطبي قد تناول في أمر ختان الإناث من جوانبه الطبية والفقهية والاجتماعية وأصدر في جلسته رقم (٣٦٦) بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٢، قراراً ينص على عدم السماح لأطباء بإجراء أي نوع من أنواع الختان وقرر محاسبة كل من يقوم بذلك عن أعضاء المجلس (مرفق رقم ١).

كذلك شارك المجلس ممثلاً في أمنيته انعام للدورة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ في اجتماعات اللجنة القومية لإستراتيجية محاربة ختان الإناث والتي رعاها المجلس القومي لتطفولة.

في إجتماعه رقم (٤١١) بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٩ قرر المجلس الآتي:

يري المجلس بالإجماع أن يظل قراره الصادر في عام ٢٠٠٢ سارياً ويمثل ذلك موقف المجلس من هذه القضية .


بروفيسور الشيخ علي العبيد
الأمين العام

إعلانات



إعلان الرباط حول قضايا الطفولة

في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
شوال 1426 هـ / نوفمبر 2005 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إعلان الرباط حول قضايا الطفولة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

نحن الوزراء المكلفين بقضايا الطفولة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و رؤساء المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية العربية والإسلامية و الدولية المشاركين في المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة الذي عقدته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بالتعاون و التنسيق مع منظمة اليونسف والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في مدينة الرباط، بالمملكة المغربية، خلال الفترة من 4 إلى 6 شوال 1426، الموافق لـ 7 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، إذ نستعرض بتعاليم الإسلام التي تدعو إلى توفير الرعاية الواجبة للأطفال ومنحهم ما لهم من حقوق،

وإذ نشير إلى القرار المتعلق برعاية الطفل وحمايته في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي اعتمدته مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثامنة عشرة (بوتر اجوا)، مئبزياء، أكتوبر 2003)، الذي نص على ضرورة حماية حقوق الطفل وعلى التزامات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن، وكتف الإيسيسكو بعقد المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة بالتعاون و التنسيق مع منظمة اليونسف ومنظمة المؤتمر الإسلامي،

وإذ نستلهم المبدأ الأساس في الشريعة الإسلامية الذي يقتضي بأن لجميع الأطفال، إناثا وذكورا في كل حال وزمان ومكان، - حتى وهم أجنة في بطون أمهاتهم - الحق في الحياة والنماء وفي تحقيق آمالهم وطموحاتهم، وهو المبدأ الذي تركز عليه الأحكام التي أرساها الإسلام بالنسبة للأطفال، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالبيئة الأسرية والصحة والتعليم والتربية والثقافة، والحماية الخاصة والحقوق والحريات المدنية والمحافظة على الهوية،

وإذ نستند إلى عهد حقوق الطفل لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمدته المؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية في دورته الثانية والثلاثين (صنعاء، الجمهورية اليمنية، يونيو/حزيران 2005)،

وإذ نشير إلى مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها بشأن حقوق الطفل، التي تبنتها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،

وإذ تؤكد أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تشكل مرجعية أساساً في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها،

وإذ تشير إلى تبني الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف وثيقة "عالم جدير بالأطفال"،

وإذ نلاحظ بقلق أن الاتجاهات الحالية تبين أن بلدانا كثيرة منخفضة الدخل، ومنها البلدان التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، لن تبلغ هذه الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لدعمها ومساندتها، وإلى أن بلدانا كثيرة ربما لا تتمكن من تحقيق تلك الأهداف إلا لفئاتها السكانية الميسورة، مما سيؤدي إلى توسيع نطاق التمييز والإقصاء الذي يعاني منه السكان المهمشون والمشدودون وسائر الفئات المحرومة،

وإذ نرحب بالنتائج البناءة لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الذي انعقد في نيويورك في يومي 14 و 15 سبتمبر/أيلول 2005،

وإذ نشيد بالتعاون المتميز والمثمر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والائيسيسكو والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي واليونسف، بهدف تحقيق السلامة والحماية والنماء لأطفال العالم الإسلامي،

وإذ نأخذ بعين الاعتبار ما دار من مناقشات مثمرة خلال اجتماعات فرق الخبراء في الرباط يومي 7 و 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2005،

نعلن التزامنا بما يلي:

1. احترام وضمّان حقوق كل الأطفال في مجتمعاتنا، دون أي تمييز أو اعتبار للعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الاجتماعي،
2. الالتزام بالمبادئ العامة لحقوق الطفل، ومن جملتها مراعاة مصالحه وحاجاته الأساس، والعمل على تفعيل حقه في المساواة والحياة والنماء والمشاركة المدنية، التي تشكل إطاراً لجميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال والمراهقين على حد سواء،
3. تعزيز التراث الثقافي الإسلامي المشترك من أجل زيادة وعي الأطفال والشباب المسلم بقيم الإسلام، وترسيخ شعورهم بالاعتزاز بمنجزات الحضارة الإسلامية المجيدة، والمساهمة في تقوية أواصر التواصل والتفاهم والتسامح بين الشعوب والأديان،

4. التعريف بقيم الإسلام بشأن الأسرة والمرأة والطفل من خلال وسائل الإعلام، ونشر الصورة الصحيحة والمشرفة للإسلام وشريعته الخالدة، وتعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الطفولة.

في مجال الصحة

5. ندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن ترصد الموارد الكافية، وأن تتخذ كل ما يلزم من تدابير من أجل ضمان حق الطفل، دون تمييز، في التمتع بالمستوى الصحي الأفضل، وأن تنشئ نظاماً صحياً وخدمات اجتماعية تتوفر لها مقومات الاستمرار، وأن تكفل القدرة على الاستفادة من تلك النظم والخدمات، وأن تعمل على توفير التغذية الكافية والضرورية من أجل منع تفشي الأمراض وسوء التغذية، وتوفير الخدمات الصحية الضرورية للأمهات والمواليد والأطفال، والرعاية الخاصة للمراهقين، لاسيما حمايتهم من المخدرات والتدخين، والاهتمام بالصحة الإنجابية والجنسية،

6. نحث جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي والمنظمات الأهلية، وخاصة في العالم الإسلامي، على توفير الموارد اللازمة للقضاء على شلل الأطفال في جميع الدول الأعضاء في المنظمة لكي تتمكن من المساهمة بفعالية في بلوغ هدف القضاء النهائي على شلل الأطفال في العالم.

في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز

7. نحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على نشر الوعي بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وذلك بالتعاون مع علماء الدين والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية، والحرص على قيام تعاون أوثق بينها، واتخاذ إجراءات أكثر نجاعة من أجل مقاومة هذا الوباء،

8. ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم الرعاية والدعم للأطفال والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وضمان الوقاية الفعالة من الإصابة من خلال التنقيف والإعلام، وتسهيل الحصول على الاختبارات الطوعية والسرية، فضلاً عن توفير العلاج بتكاليف ميسرة، وإيلاء الاهتمام اللازم لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

في مجال حماية الطفل من العنف والاستغلال والإيذاء

9. ندعو الدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل منع جميع أشكال الاستغلال والإيذاء والتعذيب والعنف ضد الطفل وحمايته منها، بما في ذلك العنف البدني والنفسي والجنسي والمنزلي،

10. ندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفتيات، وعلى الممارسات التقليدية أو العرفية الضارة، مثل زواج الأطفال والخفافض، وذلك في ضوء إعلان القاهرة بشأن الآليات القانونية لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبروتوكول مابوتو، وسن وتنفيذ التشريعات المناسبة، ووضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية لحماية الفتيات عند الحاجة،

11. نشكر الدول الأعضاء التي صادقت على موثائق حقوق الإنسان ذات الصلة، ونحث الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (الاتفاقية رقم 138) وبحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (الاتفاقية رقم 182)، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واستغلال الأطفال في البغاء وإنتاج المواد الخفيفة، على المصادقة على هذه الاتفاقيات والعمل على تنفيذها،

12. نرحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم 59/165 (2005) بشأن العمل من أجل القضاء على الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات باسم الشرف وذلك باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والبرامجية الملزمة،

13. نحث الدول الأعضاء على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لمنع نشوب أية نزاعات مسلحة، وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى إيلاء عناية خاصة لاحتياجات الأطفال والنساء، الذين يشكلون الضحايا الرئيسة لهذه النزاعات، مع ضمان توفير المساعدة الإنسانية الضرورية والعاجلة لهم، بما في ذلك التعليم،

14. ندين بشدة ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، مما يتعارض مع القانون الدولي، ونحث جميع أطراف النزاعات المسلحة المعنية بهذه الممارسات على إنهائها واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإدماجهم في المجتمع.

في مجال التعليم

15. ندعو الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها من أجل الرفع من جودة التعليم الابتدائي، وضمان توفيره للجميع مجاناً وإلزامياً، والعمل تدريجياً على توفير التعليم الثانوي والعالي والمهني والتدريب التقني للجميع، ورعاية الموهوبين والمتفوقين،

16. نؤكد الالتزام بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم قبل نهاية عام 2015، [في ضوء قرارات وتوصيات المؤتمرات الخاصة بالتعليم للجميع]، مع التركيز على ضمان فرص متساوية للفتيات للحصول على تعليم أساسي كامل وجيد النوعية والاستمرار فيه،

17. نؤكد ضرورة تهيئة بيئة صالحة للأطفال، يشعرون فيها بالأمان وتتوفر لهم فيها الحماية من الإيذاء والعنف والتمييز، ويتمتعون فيها بالصحة وتحفزهم على التعلم. كما نؤكد التزامنا بأن تتضمن البرامج والمواد التعليمية مبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان وقيم السلام والتسامح والحوار والمساواة بين الجنسين، في ضوء مقتضيات العهد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، 2001-2010.

في مجال الاستثمار في الأطفال

18. ندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي والمنظمات الأهلية والخيرية، خاصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى التعاون والدعم والمشاركة في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في الدول الأعضاء في المنظمة وخفض الديون، مع التأكيد على ضرورة الرفع من الموارد المالية ذات الصلة، وتخصيصها بطريقة أكثر فاعلية من أجل ضمان تحقيق جميع أهداف التنمية والقضاء على الفقر المتفق عليها دولياً في الإطار الزمني المحدد، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

19. نقر بأن إحراز التقدم المنشود في هذا المجال يتطلب الإرادة السياسية الحازمة، والإسراع بتطبيق استراتيجيات وإجراءات أكثر جدوى وفعالية، واستثمار المزيد من الموارد المالية، وإيجاد مؤسسات متخصصة، إلى جانب بناء القدرات في القطاعين العام والخاص، والتركيز على تكافؤ الفرص والاستفادة من نتائج هذا الاستثمار،

20. نحث الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتطبيق الحقوق التي تكفلها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وذلك بوضع التشريعات والسياسات والخطط الوطنية الملائمة والفعالة، وتعزيز الهياكل الحكومية ذات الصلة بالأطفال، وضمان التدريب المتخصص في مجال حقوق الطفل للأشخاص العاملين مع الأطفال ومن أجلهم،

21. ندعو الإيسيسكو إلى التنسيق والتعاون مع المؤسسات الإسلامية والدولية المتخصصة من أجل القيام بدراسات ترمي إلى تحسين ظروف المرأة والأطفال والأسر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة في المجالات المحددة في هذا الإعلان.

في مجال التنسيق والمتابعة

22. ندعو اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى رفع هذا الإعلان إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وإلى الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي للجنة، مع التوصية باعتماده ودعمه،

23. نعهد إلى الإيسيسكو واليونسف ومنظمة المؤتمر الإسلامي بمهام متابعة تنفيذ مقتضيات هذا الإعلان، بالتنسيق مع رئاسة المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة، ودعم الجهود الفردية أو المشتركة للدول الأعضاء، من أجل مساعدتها على الوفاء بواجباتها والتزاماتها تجاه الأطفال،

24. نكلف الإيسيسكو بعقد المؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالطفولة بصفة دورية، وبمتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة اليونسف.

25. نوصي، في هذا السياق، بإنشاء آليات لتشجيع تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بحقوق الطفل، ومتابعة التقدم المحرز عليه في تنفيذ هذا الإعلان، وأية إعلانات أو قرارات تصدر مستقبلاً فيما يتصل بحقوق الطفل، ووثيقة "عالم جدير بالأطفال".



تحت رعاية السيد عمر حسن أحمد البشير، رئيس الجمهورية

المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة

«نحو مستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا»

الخرطوم - جمهورية السودان : 7-8 صفر الخير 1430 هـ / 2-3 فبراير 2009

إعلان الخرطوم

"من أجل مستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

إعلان الخرطوم من أجل مستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا

نحن رؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركين في المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة الذي عقد تحت رعاية السيد عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية، في مدينة الخرطوم، في جمهورية السودان، يومي 7 و8 صفر 1430 هـ، الموافق 2-3 شباط/فبراير 2009،

إذ نسترشد بتعاليم الإسلام التي تدعو إلى توفير الرعاية الواجبة للأطفال، وضمان حق جميع الأطفال، إناثاً وذكوراً في كل حال وزمان ومكان -حتى وهم أجنّة في بطون أمهاتهم- في الحياة والنماء وفي تحقيق آمالهم وطموحاتهم؛

وإذ نؤكد التزامنا بتأجيل السامية والمبادئ النبيلة التي رساها الدين الإسلامي لحماية الأسرة وتحقيق كرامة أفرادها والمحافظة على حقوقهم المعنوية القائمة على الحرية والعدالة وقيم السمحة والسلام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالبيئة والصحة والتعليم والترفيه والثقافة، وحماية ثقات ذات الاحتياجات الخاصة؛

وإذ نشير إلى القرار المتعلق برعاية الطفل وحمايته في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي اعتمدته مؤتمر القمة الإسلامي في دورته العشرة (بوتراجايا، ماليزيا، أكتوبر 2003)، الذي نص على ضرورة حماية حقوق الطفل؛

وإذ نذكر بالأهمية القصوى التي ينبغي إيلاؤها لقضايا الأطفال وضمان تمثيلهم على نحو ما جاءت به المقتضيات الواردة في برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمدته مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الاستثنائية الثالثة المنعقدة في دجنبر 2005 في مكة المكرمة؛

وإذ نشير أيضاً إلى الالتزامات الواردة في إعلان المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة، الذي انعقد في الرباط في المملكة المغربية، في نوفمبر 2005؛

وإذ نشكر بعهد حقوق الطفل لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمدته المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثانية والثلاثين (صنعاء، الجمهورية اليمنية، يونيو/حزيران 2005)؛

وإذ نشكر أيضاً بمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها بشأن حقوق الطفل، وإعلان الأمم المتحدة بشأن اتفاقية والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف وثيقة عالم جدير بالأطفال التي تبنتها الدول الأعضاء،

وإذ نؤكد أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تشكل مرجعاً أساساً في تعزيز حقوق الطفل وحمايتهم؛

وإذ نرحب بالنتائج البناءة لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الذي انعقد في نيويورك في سبتمبر 2005؛

وإذ تشيد بالجهود المتميزة التي تبذلها الإيسيسكو في مجال الطفولة وتعاونها البناء مع الشركاء والفاعلين الإقليميين والدوليين ذوي الاختصاص، بهدف تحقيق السلامة والحماية والنماء لأطفال العالم الإسلامي،

وإذ تؤكد أنه لا يوجد استثمار بصادفي الاستثمار في النهوض بأوضاع الطفل وفضله، ولله في غياب الاستثمار الملزم في هذا المجال، لن يتسنى لنا تحسين مستوى عيش الأطفال والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة لأجيال المستقبل، وإن يكون بمقتور دول العالم الإسلامي أن تتبوأ المكانة التي تستحقها بين دول العالم؛

وإذ تسجل بقلق أنه رغم الالتزامات التي تعهدنا بها والنماذج الناجحة التي تحققت في مجال تحسين أوضاع الأطفال في الدول الأعضاء، فإن التقدم لم يزل دون مستوى التطلعات رغم المكتسبات المهمة، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات سريعة من أجل الوفاء بالالتزامات المتجددة وتعزيز نماذج النجاح؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار ما دار من مداولات مثمرة خلال جلسات المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة الذي عقد في مدينة الخرطوم، في جمهورية السودان، خلال الفترة من 2 إلى 3 شباط/فبراير 2009،

(أ) نعلن ما يلي :

1. الالتزام بالمبادئ العامة لحقوق الطفل، ومن جملتها مراعاة مصالحه وحاجاته الأساس، والحصل على تفعيل حقه في المساواة والحياة والنماء والمشاركة المدنية، التي تشكل إطاراً لجميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال والمراهقين على حد سواء؛
2. تعزيز التراث الثقافي الإسلامي المشترك من أجل زيادة وعي الأطفال والبالغين المسلمين بقيم الإسلام، وترسيخ شعورهم بالاعتزاز بمنجزات الحضارة الإسلامية المجيدة، والمساهمة في تقوية أواصر التفاهم والتسامح بين الشعوب ولأجيال؛
3. التعريف بقيم الإسلام بشأن الأسرة والبراة والطف من خلال وسائل الإعلام، ونشر الصورة الصحيحة والمشرقة للإسلام وجوهر شريعته الخالدة، وتعزيز انتضام المسلمين بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الطفولة؛
4. اتخاذ إجراءات سريعة من أجل تعزيز رفاه أطفالنا وتمكين التضامن والتعاون بين بلدان مجتمعتنا في خدمة الأطفال؛
5. التأكيد على الدور الأسلي للأسرة والوالدين في رعاية وحماية الأطفال وتربية النشء والالتزام الدول الأعضاء بمساعدتهم وتوفير الوسائل اللازمة التي تعينهم على أداء هذه الواجبات السامية؛
6. تشجيع التزامنا واحترامنا لحقوق الإنسان السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها حقوقاً متكاملة لا تقبل التجزئة لشعوبنا ومواطني عالمنا الإسلامي مع التأكيد على القيم والتعاليم الإسلامية الداعية إلى تكريم الإنسان وحماية حقوقه؛

7. التأكيد على حقوق الطفل في التمتع بالحريات كافة دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، ودعوة الدول الأعضاء إلى وضع التشريعات الكفيلة بضمان حماية الطفل من التمييز، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمناهضة التقليد والأعراف والموروثات التي تحول دون ذلك؛
 8. دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لبلوغ الأهداف التي وضعها برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص الأطفال في الدول الأعضاء؛
 9. الإشادة بالعمليات والبرامج الإنسانية التي يقوم بها قسم الشؤون الإنسانية لدى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بهدف ضمان نماء ورفاه الأطفال، لا سيما الأطفال ضحايا الكوارث الطبيعية والاعتداءات والنزاعات واليتمى، من خلال توفير الغذاء والمأوى والتعليم والخدمات الأخرى الضرورية والتكفل باليتمى كما ورد في كلمة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛
 10. العمل على مواصلة التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان باعتبار أن الإسلام كرم الإنسان وحفظ له حقوقه في الأمن والعيش الكريم، والتأكيد على رفض استغلال هذه الشعارات لتحقيق مكاسب سياسية تستهدف تشويه صورة الإسلام والدول الأعضاء والنيل منها ومن سمعتها؛
 11. دعوة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء إلى القيام بدورها وتعزيز جهود العمل المشترك مع الحكومات لتنسيق برامجها للنهوض بالأطفال والعمل على حمايتهم وصيانة حقوقهم؛
 12. دعوة المنظمات المختصة ذات الصلة في الدول الأعضاء لتنسيق المبادرات ووضع الاستراتيجيات وتبادل الخبرات ووضع الآليات التنفيذية للنهوض بأوضاع الطفولة في العالم الإسلامي وتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال؛
- (ب) وتدعو إلى اتخاذ التدابير التالية من أجل تسريع وتيرة التقدم في مجالات 'صحة الطفل'، و'التربية والتعليم'، و'حماية الطفل'، وانعكاسات العولمة على الطفل؛

في مجال الصحة

13. التزام الدول الأعضاء بتوفير الرعاية الصحية لجميع الأطفال، والتعهد باتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية اللازمة وتنظيم الحملات التوعوية الضرورية لخفض وفيات الأمهات والأطفال، والعمل على مكافحة أمراض سوء التغذية والأمراض المزمنة التي تهدد حياة الأطفال ومستقبلهم؛
14. دعوة الدول الأعضاء إلى رصد الموارد الكافية، واتخاذ كل ما يلزم من تدابير من أجل ضمان حق الطفل، دون تمييز، في التمتع بالمستوى الصحي الأفضل، وإلى إرساء نظم صحية والخدمات الاجتماعية التي تتوفر لها مقومات الاستمرار، بما في ذلك توفير التغذية السليمة والكافية والضرورية من أجل منع

تقضي الأمراض: وسوء التغذية، وتوفير الخدمات الصحية الضرورية للأمهات والمولود والأطفال، وضمان الرعاية الخاصة للمراهقين، بما في ذلك حملاتهم من المخدرات والتدخين؛

15.حث جميع الدول الأعضاء على كسر حاجز الصمت الذي يكتنف ذاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال التواصل والتعاون مع القيادات الدينية والمؤسسات التربوية والمنظمات غير الحكومية، واتخاذ إجراءات أكثر نجاعة من أجل محاربة هذا الوباء؛

16. دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الرعاية والدعم للأطفال والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وضمان التغطية الفعالة من الإصابات عن خلال التشخيص والإعلام، وتسهيل الحصول على الاختبارات الطوعية والسرية، فضلاً عن توفير العلاج بتكاليف ميسرة، وإيلاء الاهتمام اللازم لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

17. دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز النظم الصحية والتدابير الطبية وتوثيق التنسيق والتعاون مع الهيئات المختصة من أجل التصدي للملاريا والذرن وغيرها من الأمراض والأوبئة التي تهدد صحة الأطفال وحياتهم وتعيق نموهم الطبيعي ومشاركته في الحياة الاجتماعية.

في مجال التربية والتعليم

18. إيلاء المزيد من العناية لمجال التعليم بصفته حقاً أساسياً للأطفال، وتجديد التعهد بتوفير التعليم الإلزامي المجاني وبهيئة المناخ المناسب لجميع الأطفال دون تمييز للتربية وسراولة الأنشطة الثقافية والفنية؛

19. مضاعفة الجهود من أجل الرفع من جودة التعليم الابتدائي، وضمان توفيره للجميع مجاناً وإلزامياً، والعمل تدريجياً على توفير التعليم الثانوي والعالي والمهني والتدريب التقني للجميع، ورعاية الموهوبين والمتفوقين بالتنسيق مع الجهات المختصة؛

20. الالتزام بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام 2015، في ضوء قرارات وتوصيات المؤتمرات الخاصة بالتعليم للجميع، مع التركيز على ضمان فرص متساوية للفتيات للحصول على تعليم أساسي كامل وجيد النوعية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية؛

21. العمل على تهيئة بيئة تعليمية صالحة للأطفال مع القطاعات المعنية تحفزهم على التعلم، والالتزام بأن تتضمن البرامج والمواد التعليمية مبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان وقيم السلام والتسامح والحوار والمساواة بين الجنسين، في ضوء مقتضيات العهد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، 2001-2010؛

22. تكثيف الجهود من أجل ضمان خدمات تربية ملائمة لمرحلة الطفولة المبكرة، وبخاصة في المناطق النائية، ومكافحة الهجر المدرسي (التسرب) للأطفال، وإعداد البرامج التكوينية المناسبة لتفادي تقضي الأمية في هذه المرحلة.

في مجال الحماية

23. توفير البيئة الحامية للأطفال والضامنة لحقوقهم عبر سن تشريعات قانونية مناسبة ومن خلال الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والتنموية للمجتمعات الفقيرة ووضع الآليات اللازمة للحد من الاستغلال والاتجار الجنسي للأطفال والتسدي لما يتبعه المواقع الإلكترونية من مود نهجية؛

24. تشجيع وتعميم التحارب لرائدة في مجال إنشاء ليات حماية الأسرة والطف وحث الدول الأعضاء على الاستانة من هذه لتجارب الرائدة لتوفير أقصى درجات الحماية للأسرة والأطفال؛

25. اتخا الإجراءات الضرورية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفتيات، وعلى الممارسات التقليدية أو عرفية الضارة، مثل زواج الأطفال وختان الإناث، وتك في ضوء الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات ذات الصلة؛

26. العمل على المصادقة على مواثيق حقوق الإنسان ذات الصلة؛ وحث الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية شتعلقتين بالحد الأدنى لنس الاشتاق بالعمل (الاتفاقية رقم 138) وبحضر أسوأ أشكال عمل الأطفال، (الاتفاقية رقم 182) (1999)، ولبروتوكولين الاختيارين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن لشارك الأطف في النزاعات المسلحة، واستغل الأطفال في البغاء وإنتاج المواد الخبيثة، على المصادقة على هذه الاتفاقيات والعمل على تنفيذها؛

27. العمل على حماية الأطفال المعاقين وضمان حقوقهم، وحث الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

28. الترحيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم 165/59 (2005) بشأن العمل من أجل القضاء على أجراءات المرنكية ضد نساء والفتيات باسم الشرف، وذلك باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية والبرامجية الملائمة؛

29. التصدي لظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، مما يشكل انتهاكا واضحا لمبادئنا وقيمتنا الدينية السمحة ومواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية، ويتعارض مع التتوون الدولي؛ وإدانة جميع أطراف النزاعات المسلحة المعنية بهذه الممارسات ودعوتها إلى إنهاء هذه الممارسات، وحثها على اتخا التدابير اللازمة لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإدماجهم في المجتمع.

30. إدانة الاعتداء الإسرائيلي على غزة وحث الدول الأعضاء على بذل أقصى مساعي لتوفير المساعدات اللازمة لأطفال غزة، ودعوة المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الممارسات الإجرامية في حق الشعب الفلسطيني وحق أطفاله، باعتبارها أعمالاً منافية للقيم الإنسانية والأخلاقية، وبوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛

31. إدانة التحركات والمخططات والمؤامرات التي تستهدف السودان ووحدة وسبائته ونعيق الجهود العربية والإفريقية وجهود الدول الشقيقة والصديقة لإحلال السلام في دارفور وتأثير سببا على رعاية الأطفال وحمايتهم؛

في مجال العولمة

32. العمل على مضاعفة الجهود ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل لمواجهة الانتعكاسات الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية للعولمة ودرء أثارها السلبية على أطفالنا لتمكينهم من المحافظة على هويتهم الثقافية والحضارية وتعزيز مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم؛

33. التأكيد على أهمية وضرورة استفادة الأطفال من تقانات المعلومات والاتصال لتسمية فرائهم المعرفية، وتعزيز مهاراتهم الإبداعية، وتفعيل مساهمتهم في المجالات العلمية والفكرية والأدبية والفنية.

34. السعي إلى مواجهة التحديات الدولية الراهنة، وبخاصة أزمات الغذاء والطاقة والاقتصاد التي تؤثر كذلك على الأطفال ونحرهم من التمتع بحقوقهم الأساسية، ودعوة الدول الأعضاء إلى إعداد البرامج والخطط الكفيلة بالحد من الانتعكاسات السلبية لهذه الأزمات.

في مجال التنسيق والمتابعة بشأن إعلان الخرطوم

35. تكليف الأيسيسكو بمهام متابعة تنفيذ مقتضيات إعلان الخرطوم، بالتنسيق مع رئاسة المؤتمر والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ودعم الجهود الفردية أو المشتركة للدول الأعضاء، من أجل مساعدتها على الوفاء بواجباتها والتزاماتها تجاه الأطفال؛

36. دعوة الأيسيسكو إلى وضع برامج وأنشطة تهدف إلى النهوض بأوضاع الأطفال والعمل على إعداد الدراسات والبحوث وجمع البيانات والمعطيات والمؤشرات الخاصة بوضعية الطفل بصفة عامة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات المختصة، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ مضامين إعلان الخرطوم ومتابعتها؛

37. دعوة الإيسيسكو إلى التنسيق والتعاون مع المؤسسات الإسلامية والدولية المتخصصة من أجل إنجاز دراسات تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة والطفل والأسرة في الدول الأعضاء، لا سيما في المجالات المحددة ضمن إعلان الخرطوم؛

38. حث الدول الأعضاء على رفع تقارير منتظمة إلى الإيسيسكو بشأن التدابير المتخذة في تنفيذ إعلان الخرطوم؛

39. دعوة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والإيسيسكو إلى رفع إعلان الخرطوم إلى المؤتمرات المتخصصة للمنظمات العربية والإسلامية والدولية المعنية لإبراز المنظور الإسلامي لقضايا الطفولة وخصوصيات العالم الإسلامي بشأنها وتقديم تطلعات الدول الأعضاء وخطط عملها المستقبلية لمعالجتها؛

مقتضيات ختامية

40. اعتبار كل من كلمة سيادة الأستاذ علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان وكذلك كلمة معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للإيسيسكو، وتفتين مرجعيتين للمؤتمر.

41. شكر الإيسيسكو على عقد المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء اسكافين بالطفولة بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وجمهورية السودان، ودعوتها إلى الاستمرار في عقد هذا المؤتمر بصفة دورية، وبمتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته، ورفع تقارير شاملة حول وضعية أطفال الدول الأعضاء إلى هذه المؤتمرات.

42. شكر الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على مساهمتها في دعم تنظيم هذا المؤتمر، وحثها على مواصلة دعمها والتنسيق مع الإيسيسكو من أجل الإعداد لعقد دوراته المقبلة كما نص على ذلك قرار المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء اسكافين بالطفولة في إطار العمل الإسلامي المشترك.

43. شكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على مشاركتها الفعالة وتعاونها البناء في عقد هذا المؤتمر وتقديم خبرتها وتجربتها في مجال معالجة قضايا الطفولة ودعوتها إلى مواصلة هذا التعاون.

44. شكر جمهورية السودان على استضافتها لهذا المؤتمر وتوفير الوسائل والتسهيلات اللازمة لانجاحه وعقده في أحسن الظروف، والتعبير عن امتنان المشاركين في المؤتمر لكرم الوفادة وحسن الاستقبال.

45. رفع برفقة تأييد ومساندة إلى فخامة السيد عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، على تفضله برعاية هذا المؤتمر، والإعراب عن تقدير المؤتمر للإنجازات التنموية الرائدة التي تحققت في ظل القيادة الرشيدة لفخامته.